شرعا وعلم مما قررناه ان الغلق مع حضوره كهو مع غيبته المصرح بها في كلام
النووي وفيما اذا انقضت والاجارة لنبا دعاس ولم يختر المستاجر القلع
يتخير الموجر بين الثلاثة السابقة في العارية ملم يوقف ولا فقها سوى
التملك بالقيمة ولو استعمل بعد المدة العين المكتراة في غير نحو الدبس
لدفع الدود كما يفيد مما يأتي في الوديعة لزمه اجرة المثل من نقد البلد
الغالب في تلك المدة ولا نظر لما يتجدد بعدها لاستقرار الواجبة بمضيها
اذ وجوب اجرة المثل تستقر قبل طلبها ولو ركب دابة اكتراها لحمل او
ركوب مثلا ولم ينتفع بها وتلفت في المدة او بعدها لم يضمنها اذ يده
يد امانة وتقييده بالربط ليس قيدا في الحكم بل ليستثنى منه قوله الا
ان اشهد عليها اصطبل في وقت للاستتباع لو انتفع بها فيه لم يضمنها
الهدم نستثنه الى تقصير حينئذ اذ الغرض انتفاعه فاجتنبه اما ذكره في وضع
السكين في نحو مثلها مما لا ينتفع بما فيه يصح ليس شيئا تتقيد لكن بما اذا
اعتيد الانتفاع بها في ذلك الوقت لان الربط لا يكون سببا للتلف الا حينئذ
والوجه ان الحاصل بالربط جناية لا يد فلا ضمان عليه ولو لم تتلف بذلك
خلافا لما رجحه السبكي وتبعه الزركشي ولو اكتراها ليركبها اليوم ويرجع
غدا فاقامه بها ورجع في الثالث ضمنها فيه فقط لاستيفائه لما فيه تعديا
ولو اكترى قنا لعمل معلوم ولم يبين موضعه فذهب به من بلد العقد
الى آخر فابق ضمنه مع الاجرة ولو تلف المال في يد اجير بلا تعد
كثوب استاجر لخياطته او صبغه بفتح اوله كما بخطه مصدرا لم يضمن
ان لم ينفرد باليد بان قعد المستاجر معه يعني كان حضرته او اجره
منزله ولو لم يقعد معه او حمل المتاع وشئ خلفه لثبوت يد المالك عليه
حكما وما نقل عن قضية كلامهم انه لا يد للاجير عليه يظهر حمله على انه
لا يد له عليه مستقلة وكذا ان انفرد باليد بان انتفى ما ذكر فلا يضمن
ايضا في اظهر الاقوال لانه انما اثبت يده لغرضه وغرض المالك فهو
شبيه بالمستاجر وعامل القراض فانهما لا يضمنان بالاجماع والقول
الثاني يضمن كالمستعير والثالث يضمن الاجير المشترك بين الناس
بهيمة يوما لتلف وهو من التزم عملا في ذمته كخياطة حتى بين ذلك
لانه يمكنه التزام عمل على خروهكذا الا المنفرد وهو من اجر نفسه
اي عينه مدة معينة لعمل او اجر عينه وقدر بالعمل لا ختصاصه بمنافع
هذا بالمستاجر فكان كالوكيل بخلاف الاول ولا يخرج هذه لما قالوا
في اجير لحفظ حائوت مثلا اذا اخذ غيره ما فيها فلا يضمنه قطعا قال

القفال

القفال لانه لم يسلم اليه المتاع وانما هو بمنزلة حارس سكة سرق بعض بيوتها
قال الزركشي ويعلم منه ان الحمال لا ضمان عليه وهي مسئلة يعزى النقل
فيها وخرج بقوله بلا تعد ما لو تعدى كان استاجره ليرعى دابته فاعطاها
آخر يرعاها فيضمنها كل منهما والقرار على من تلفت في يده كما افتى به الوالد
رحمه الله تعالى اي حيث كان عالما والا فالقرار على الاول وكان اسرف
خبازا في الوقود اومات المتعلم من ضرب المعلم فانه يضمن ويصدق
اجير في نفي تعديه ما لم يشهد خبيران بخلافه ولو عمل لغيره عملا
باذنه كان دفع ثوبه الى قصار ليقصره او الى خياط ليخيطه ففعل
ولم يذكرا حدهما اجرة ولا ما ينفيهما فلا اجرة له لتبرعه ولانه لو قال
اسكني دارك شهرا فاسكنه لم يستحق عليه اجرة بالاجماع كما في البحر والاوجه
كما جنح اليه الاذرعي وجوبها في دين ومجهوله لانهما غير اهل للتبرع وظنها
غير المكلف بالاول ويقبل له اجرة مثله لاستيلاكه منفعة وقيل ان
كان معروفا بذلك العمل بالاجرة فله اجرة مثله والا فلا وقد يتضمن
ترجيحه لوضوح مدركه اذ هو العرف ويتوقف مقامه الفظ كثيرا ونقل
عن الاكثرين والمعتمد الاول فان ذكرا اجرة استحقها قطعا اتفاقا لصحة العقد
والا فاجرة المثل ثم في الاجيرة يحسب على الاجير ما اطعمه اياه كما هو ظاهر
لانه لا يتبرع من المطعم وقد يجب من غير تشهية ولا تعريض بها كما في عامل
الزكاة اكتفاء بتوقفها بالنص فكانها مسماة شرعا وكعامل مساقاة
على ما ليس بلازم له باذن المالك اكتفاء بذلك المقابل له في الجملة
لا قاسم بامر الحاكم فلا شئ له كما افاده السبكي بل هو كغيره خلافا لجمع
ولا يستثنى وجوبها على داخل الحمام وراكب السفينة مثلا من غير اذن
لاستيفاء يده المنفعة من غير ان يصرفها صاحبها اليه بخلافه باذنه وسوا
في ذلك اسير السفينة بعلوفها لكها اوكا قاله ابن الرفعة في المطلب
لعله فيما اذا لم يعلم به مالكها حين سيرها والا فينبغي ان يكون كالوضع
متاعه على دابة غيره فسيرها مالكها فانه لا اجره على مالكه ولا ضمان
مر وود فقد فرق العراقي بينهما بان راكب السفينة بعيرا ذن غاصب
للبقعة التي هو فيها بحيث انه ضامن ولو لم يسير بخلافه واضع متاعه
على الدابة لا يصير غاصبا لها بمجرد وضع متاعه وليس فرق ايضا بان مجرد
العلم لا يسقط الاجرة ولا الضمان فان السكوت على اتلاف المال لا يسقط
الضمان وهو علم زيادة ومالك الدابة يسيل من التي المتاع فتسيرها
بخلافه في راكب السفينة ولو تعدى المستاجر في ذات العين المستاجرة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)